

بحيون لما تقدم من صحة نفي الاخص عن بعض افراد
 الاعم وعدم صحه نفي الاعم عن بعض افراد الاخص وقد
 اشار الي ذلك بقوله **انما هي الماهية السالبة بقوة**
الجزئية فانما لا تنعكس الجزئية السالبة لانعكس
 الماهية السالبة لان العكس لا يكون الا في الجمليات
 والمترطيات المتصلة لما تقدم في ذلك واليه استلزام
 بقوله **والعكس في مرتبة** اي ثابتة في مرتبة
بالطبع والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى
 بحيث يتغير بتغير الاثر في ان معنى القضية الكلية
 يتوهم مفهوم المحمول لا في الموضوع نحو الانسان حيوان
 فاطرفا غير ترتيبها فادان ثبوت مفهوم الموضوع
 لا في المحمول ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم فاذا
 غير الترتيب فادان لزوم المقدم للتالي بهذا هو المراد
 بالطبع واما المرتبة بالوضع فهو الشرطية المنفصلة
 لان ترتيبها ذكر في بحيث لا يتغير معناها بتغير
 طرفيها فتقولك العدد اما زوج الا فرد لو قدما متا في
 الثاني على الاول وقلت العدد اما فرد او زوج
 يتغير معناها فعلم ان الترتيب اما هو في مجرى
 الوضع والذكر وهو له معنى قول ملصق **وليس**

اي العكس

اي العكس ثابتا في مرتبة بالوضع وذلك هو القضية
 الشرطية المنفصلة فلا عكس لها وقد علم من ترتيبها
 العكس بالمستوي ان كلامه فيه فقط وخرج به عكس
 النقيض الموافق وهو يتبدل بكل من الطرفين فنقيض
 الاخر مع بقاء الكبر والكلين فقولنا كل انسان حيوان عكس
 نقيضه الموافق كما ليس بحيوان هو ليس بانسان و
 سمي هو وافيا للموافقة الاصل للعكس في الكيف وخرج به ايضا
 عكس النقيض المتخالف وهو يتبدل في الاول بنقيض الثاني
 والثاني بعين الاول مع الاختلاف في الكيف فقولنا كل
 انسان حيوان عكس نقيضه المتخالف لا شئ مما ليس بحيوان
 انسان وكي مخالف للمخالف العكس للاصل في الكيف
فصل في القياس هو لغة تقدير شئ على مثال اخر كقوله
 المذروج على الدار ذرعي واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله
ان القياس قول من قضيا بصورا اي ركب تركيبا
 خالصا كما يكون **مستلزما بالذات** اي بذاته **قولا اخر**
 فقولنا قول جنس يخرج به الملتزم فان لا يصحى قولنا لان
 القول عند المناطقة خارج بالركب وقولنا صور من قضيا
 يخرج القضية الواحدة والمراد بالقضيا قضيات او اكثر
 ليستعمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين